رغم تعرض ربحية البنوك للضغوط بسبب التحديات الاقتصادية وتراجع صافي الفوائد

«الشال»: قرارات «المركزي» منعت تحول مشكلات السيولة قصيرة الأجل إلى مشكلة ملاءة مالية

بنك الكويت المركزي

وكالة «ستاندرد آند بورز»

النظرة المستقبلية لتصنيف الكويت قد تتحول من «سلبية» إلى «مستقرة» شرط سرعة معالجة قيود التمويلات قصيرة ومتوسطة الأجل

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني ثبتت التصنيف السيادي لدولة الكويت عند AA- مع تراجع النظرة المستقبلية للكويت من «مستقرة» إلى «سلبية». أوضحت الوكالة أنها تتوقع أن الصندوق الإحتياطي العام لن يكون كافياً لتغطية العجز لدى الحكومة الكويتية.

وذكرت الوكالة أن دولة الكويت ستلجأ لصندوق الاحتياطي العام لديها لسد العجز الحالي، حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنه سيتجاوز 11 % الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، مقارنة مع فائض 4.8 % العام الماضي. وتوقعت الوكالة أن يبلغ العجز لدى الحكومة الكويتية نحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2012/2020 مقارنة بعجز بنحو 10 % للسنة المالية 2019/2020، وأن صندوق الاحتياطي العام لن يكون قادراً وحده على سد ثغرة العجز الكبير الذي تعانيه الدولة.

وأشارت «ستاندرد آند بورز» أنه في ظل الاستنزاف التام لصندوق الاحتياطي العام قد يؤدي إلى ضغوطات سلبية وقاسية للموازنة العامة بالنسبة لدولة الكويت، ما قد يدفع إلى تعديل غير منضبط للإنفاق في وقت الأداء الضعيف للاقتصاد المحلي. ومن ناحية إيجابية، ذكرت الوكالة أنه من الممكن تغيير النظرة المستقبلية لتصنيف الكويت من «سلبية» إلى «مستقرة» في حال سارعت لمعالجة قيود التمويلات قصيرة ومتوسطة الأجل.

تقرير الإستقرار المالي 2019

أصدر بنك الكويت المركزي تقرير الإستقرار المالي لعام 2019، لرصد التطورات الإقتصادية والمالية وعلاقته المباشرة بالإستقرار المالي والقطاع المصرفي في مواجهة الصدمات والتجاوزات.

ومن أهم الإجراءات الأساسية التي أخذها البنك المركزي ونفذها لمواجهة تداعيات كورونا في النصف الأول من عام 2020، على المستوى السياسة النقدية بأنه تم خفض سعر الخصم بمعدل 1.25 نقطة مئوية في مارس 2020 ليصل إلى نحو 1.5 % من نحو 2.75 %، كما تم خفض معدل الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء بنقطة مئوية كاملة. وعلى مستوى السياسة التحوطية الكلية، فقد قام البنك في تخفيف عدد من متطلبات السيولة، حيث تم تخفيض نسبة تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر من 100 % إلى 80 %، ونسبة السيولة الرقابية من 18 % إلى 15 %، كما تم تخفيف حدود سلم الإستحقاقات.

وقام البنك أيضاً في زيادة الحد الأقصى للتمويل من 90 % إلى 100 %، والإفراج عن المصدات التحوطية الرأسمالية عند 2.5 %، وتخفيف حدود القروض إلى القيمة لقروض الإستثمار العقاري في المناطق السكنية، وأيضا تقليل وزن مخاطر الإئتمان للقروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75 % إلى 25 %، لاسيما في السماح للعملاء المتضررين من أزمة كورونا بعدم سداد أقساط القروض لفترة 6 أشهر دون أي غرامات.

وتوقع التقرير بتعرض ربحية البنوك للضغوط بسبب التحديات الإقتصادية وتراجع صافي الفوائد والحاجة إلى زيادة المخصصات لتغطية انخفاض جودة الأصول، ولن يسمح للبنوك التي قررت الإستفادة من المصدرات الرأسمالية التحوطية بدفع توزيعات أرباح وفقاً لتوصيات لجنة بازل، بينما توقع التقرير بإستقرار مستويات السيولة للبنوك في عام 2020.

والتدابير الصادرة من البنك المركزي ما هي إلا إتاحة سيولة إضافية للبنوك وتسهيلات تمكنها من تقديم الإئتمان المطلوب للأفراد والمؤسسات المتضررة، وعدم تحول مشكلات السيولة قصيرة الأجل إلى مشكلة ملاءة مالية. وتجاوز هذه الفترة من قبل البنوك المحلية سوف يتيح لهم فرصة في تقديم التمويل اللازم لإستعادة النشاط الإقتصادي في المستقبل في حال بداية التعافي الإقتصادي.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 425.3 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 17.8 نقطة ونسبته 4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 127.9 نقطة أي ما يعادل 23.1 % عن إقفال نهاية عام 2019.

م	اسم الشركة	سعر التحويل ٢٣/٠٧/٢٠٢٠	سعر الحاسبي ٢٠٢٠/٠٧/١٦	التغير %	القفل ٢٠١٩	التغير %
١	بنك الكويت الوطني	٥٢١,٤	٥٥٠,٦	(٥,٣)	٧٠٦,٩	(٢٦,٢)
٢	بنك الخليج	١٥٥,٢	١٦٤,٢	(٥,٥)	٢٤٦,٢	(٣٧,٠)
٣	البنك التجاري الكويتي	٥١٦,٠	٥١٦,٠	٠,٠	٥٤٥,٩	(٥,٥)
٤	البنك الأهلي الكويتي	١٠٦,٧	١١١,٣	(٤,١)	١٢٧,٥	(١٦,٣)
٥	بنك الكويت الدولي	١٨٦,٩	١٩٢,٣	(٣,٠)	٢٩٧,٠	(٣٧,٢)
٦	البنك الأهلي المتحد	٢٦٩,٧	٢٧٠,٨	(٠,٤)	٣٥١,٥	(٢٤,٨)
٧	بنك برقان	١٨٥,٨	٢٠٢,٣	(٨,٢)	٣٢٨,١	(٤٣,٤)
٨	بيت التمويل الكويتي	١,٨٨٥,٦	١,٩٢٦,٠	(٤,٢)	٢,٤٩٢,٠	(٢٤,٣)
	قطاع البنوك	٤٩٥,٣	٥١٨,٤	(٤,٥)	٦٦٨,٥	(٢٥,٩)
٩	شركة التسهيلات التجارية	١٣٧,١	١٣٣,٥	٢,٧	١٥٦,٦	(١٢,٥)
١٠	شركة الاستشارات المالية الدولية	٩٠,٧	٩٢,٢	(١,٦)	١٦٠,٣	(٤٣,٤)
١١	شركة الاستثمارات الوطنية	١٢٤,٦	١٣٣,٤	(٦,٦)	١٧٣,٧	(٢٨,٣)
١٢	شركة مشاريع الكويت القابضة	٣٩٥,٧	٤٠٣,٦	(٢,٠)	٥٦٦,٥	(٣٠,١)
١٣	شركة المال للتنمية والاستثمار	٤٣,٥	٤٣,١	٠,٩	٥٤,٧	(٢٠,٥)
	قطاع الاستثمار	١٦٦,١	١٦٧,٩	(١,٠)	٢٢٣,٩	(٢٥,٥)
١٤	شركة الكويت للتأمين	٧٥,٠	٧٥,٠	٠,٠	٧٢,٨	٣,٠
١٥	مجموعة الخليج للتأمين	٣١٧,١	٣١٧,١	٠,٠	٣٧٦,٤	(١٥,٨)
١٦	الشركة الأهلية للتأمين	١٥٥,٨	١٥٥,٨	٠,٠	١٦٠,٧	(٣,٠)
١٧	شركة وربة للتأمين	٦٥,١	٦٣,٠	٣,٣	٥٠,٨	٢٨,١
	قطاع التأمين	١٣٥,٥	١٣٥,٣	٠,١	١٤٤,٧	(٦,٤)
١٨	شركة عقارات الكويت	١٥١,٣	١٦١,٧	(٦,٤)	١٨٩,١	(٢٠,٠)
١٩	شركة العقارات المتحدة	١٠٦,٧	١٠٦,٧	٠,٠	١٢٥,٠	(١٤,٦)
٢٠	الشركة الوطنية العقارية	١٩٨,١	٢٠١,٢	(١,٥)	٢٥٣,٦	(٢١,٩)
٢١	شركة المصالحية العقارية	١,٦٥١,٥	١,٦٥٥,٥	(٠,٢)	١,٦٨٣,٨	(١,٩)
	القطاع العقاري	١٩٣,٧	١٩٧,٣	(١,٨)	٢٢١,٨	(١٢,٧)
٢٢	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	١٣٧,٦	١٤٣,٨	(٤,٣)	٢١٥,٣	(٣٦,١)
٢٣	شركة أسمنت الكويت	٢٥٤,٨	٢٥٣,٣	٠,٦	٣٧٠,٨	(٣١,٣)
٢٤	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	٢١٣,٤	٢٢٧,٨	(٦,٣)	١٩٥,٠	٩,٤
	القطاع الصناعي	١٤٤,٩	١٤٩,٧	(٣,٢)	١٩٠,٣	(٢٣,٩)
٢٥	شركة السينما الكويتية الوطنية	٤٧٠,٨	٤٧٠,٨	٠,٠	٦٥٧,٨	(٢٨,٤)
٢٦	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	٣,٦٩٥,٤	٣,٧٢٦,١	(١,٨)	٤,١٩٨,٣	(١٢,٠)
٢٧	شركة الإتصالات المتنقلة	٨٩٣,٩	٩١٥,٠	(٢,٣)	١,١٣٤,٣	(٢١,٢)
٢٨	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	١٧,٠	١٧,٥	(٢,٩)	٢١,٣	(٢٠,٢)
	قطاع الخدمات	١,٢٦٩,٩	١,٢٧٤,٩	(٤,٥)	١,٤٩٠,٩	(١٩,٧)
٢٩	شركة نقل وتجارة المواشي	١٥١,٧	١٥٥,٠	(٢,١)	١٤٥,٨	٤,٠
٣٠	شركة دانة الصفاة الغذائية	١٠,٨	١٠,٨	٠,٠	١٤,٥	(٢٥,٥)
	قطاع الأغذية	٤٥١,٩	٤٥٢,٤	(٠,٢)	٤٥٠,٩	٠,٢
٣١	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	١١٥,٨	١١٥,٨	٠,٠	١١٥,٨	٠,٠
٣٢	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	١٥٢,٨	١٥٢,٨	٠,٠	٢٢١,٤	(٣١,٠)
٣٣	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	٤٩٠,٨	٤٩٠,٨	٠,٠	٤٩٠,٨	٠,٠
	الشركات غير الكويتية	١٩٩,٧	١٩٩,٧	٠,٠	١٨١,٧	(٩,٩)
	مؤشر السوق	٤٢٥,٣	٤٤٣,١	(٤,٠)	٥٥٣,٢	(٢٣,١)

جدول يوضح التغيرات الطارئة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

«مجموعة العشرين» تبحث آلية استعادة النمو والتعافي الاقتصادي

مجموعة العشرين

ناقش ممثلو قادة مجموعة العشرين (الشربا) أهمية حماية الأرواح وسبل العيش واستعادة النمو الاقتصادي والتعافي بشكل اقوى.

وذكرت وكالة الانباء السعودية (واس) ان ذلك جاء خلال اجتماع ممثلي قادة مجموعة العشرين (الشربا) الاستثنائي الثاني افتراضيا ضمن رئاسة المملكة العربية السعودية للمجموعة بمشاركة جميع الأعضاء والدول المدعوة والمنظمات الدولية.

وأوضحت الوكالة أن ممثلي قادة المجموعة استعرضوا التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي اتفق عليها قادة المجموعة في قمتهم الاستثنائية التي عقدت في مارس الماضي حيث ركزوا على موضوعات الصحة والاقتصاد العالمي والتجارة والتعاون الدولي.

وناقش ممثلو القادة (الشربا) سبل تعزيز المتانة على المدى الطويل من خلال تحسين الجاهزية الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية والاستجابة العاجلة لدعم الدول الأقل نموا وتعزيز جهود حماية البيئة للتعافي بشكل أقوى في جميع أرجاء العالم.

كما استعرض (الشربا) المشاركون التقدم المحرز في جميع مسارات العمل الأخرى في مجموعة العشرين وسبل المضي قدما تمهيدا لقمة قادة مجموعة العشرين في نوفمبر المقبل.

وأعرب (الشربا) المشاركون خلال الاجتماع عن رضاهم بمدى التقدم المحرز حتى الآن وقدموا مرئياتهم حيال الخطوات القادمة تمهيدا لاجتماعات (الشربا) المقبلة وقمة قادة مجموعة العشرين القادمة.

من جانبه شدد (الشربا) السعودي لمجموعة العشرين الدكتور فهد المبارك في كلمته على مواصلة جهود المجموعة الجماعية لتحقيق الالتزامات التي اتفق عليها القادة استجابة لجائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) من أجل حماية الأرواح وسبل العيش واستعادة النمو الاقتصادي.

واكد المبارك أهمية وجود جبهة عالمية متحدة تقود العالم لتجاوز هذه الجائحة بشكل أقوى وأكثر متانة وشمولية واستدامة.

«أسواق المال» تقرر تعديل أحكام «تقييم الأصول العقارية»

هيئة أسواق المال

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (58) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، والذي يشمل تعديل كل من: الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) والكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية.

فقد ورد في القرار المذكور أعلاه أحد أهم التغييرات المرتبطة بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وهو –تعديل الملحق رقم (1) «تقييم الأصول العقارية» من الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية)،، حيث يهدف هذا التعديل إلى ما يلي:

1. إعطاء مرونة أكثر للشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم في عملية تقييم الأصول العقارية والتي يتم المحاسبة عنها بالتكلفة.

2. إعطاء مرونة أكثر في عملية تقييم العقارات التي يتعذر على المقيمين العقاريين تقييمها.

3. تأكيد بأن تقييم الأصول العقارية ينطبق على العقارات المدرجة في بياناتها المالية، والتي تشمل العقارات المملوكة أو المستأجرة من قبل الشركة.

علاوة على ذلك، تم إضافة المادة (2–1–6) للفصل الثاني (مراجعة حسابات الأشخاص المرخص لهم ونظام الرقابة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) والمادة (1–13–1) للفصل الأول (أحكام عامة ونطاق التطبيق) في الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج) من اللائحة التنفيذية، للتأكيد على ضرورة قيام الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة باتباع الآلية الواردة في أحكام الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) بشأن تقييم الأصول العقارية.

وقد تخلل إعداد التعديلات على تعليمات تقييم الأصول العقارية العديد من الخطوات، والتي تمثلت في رصد ودراسة عقبات التزام الشركات في التعليمات، حيث نتج عنها إعداد مسودة تعديلات أولية تم عرضها على مراقبي الحسابات المسجلين في الهيئة (استطلاع آراء) لأخذ ملاحظاتهم ورأيهم الفني كونهم طرف رئيسي في عملية مراجعة البيانات المالية، وذلك قبل إصدار التعديلات على التعليمات بشكلها النهائي.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى ضرورة التزام الشركات المدرجة والأشخاص المرخص لهم بما جاء في القرار رقم (58) لسنة 2020 ابتداء من أعداد البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.